

# لا أحد في تونس مستعدا للتفريط في البرلمان لإعادة الانتخابات

## إكراهات سياسية وذاتية تُجبر كافة الأطراف على تقديم تنازلات لتشكيل الحكومة الجديدة

بعدما أصدرت المحكمة الإدارية في تونس، الاثنين، قراراتها النهائية بشأن نتائج الانتخابات التشريعية، لم يعد الآن أمام الأحزاب الفائزة في هذا الاستحقاق الهام أي مجال لتخوض مشاورات جانبية لتشكيل الحكومة الجديدة قبل حلول المواعيد الهامة وعلى رأسها مناقشة قانون الموازنة العامة. فخلال أسبوعين، تواترت الأنباء عن مختلف السيناريوهات التي سترافق أزمة تشكيل الحكومة، فبعدما رفضت الأحزاب قبول فكرة رئيس حكومة يكون من حركة النهضة، مرّ السجال إلى الحديث عن "حكومة الرئيس" وكذلك عن إمكانية إعادة الانتخابات، ليبقى السؤال المطروح، هل بإمكان تونس أن تشهد لأول مرة في تاريخها إعادة الانتخابات وهل يوجد في البرلمان الجديد من سيتنازل عن منصبه إن اقتضت الحاجة ذلك؟

الآن وبعدها أرهقت ثلاثة مواعيد انتخابية مقزامة الناخبين (انتخابات تشريعية وأخرى رئاسية بدورتين في أقل من شهر ونصف) من هو مستعد للتضحية بمنصبه في البرلمان وإعادة الانتخابات؟

الإجابة عن هذا السؤال الأخير، يمكن استكشافها فقط عبر الغوص في العديد من العوامل التي تجعل سيناريو إعادة الانتخابات مستبعدا وذلك بالنظر إلى تراكم عدة عوامل منها ما ستفرضه إكراهات السياسة ومنها ما سيكون ذاتيا بامتياز.

إن حركة النهضة تضع في حساباتها إمكانية الذهاب إلى انتخابات تشريعية مبكرة، إن عجزت عن تشكيل الحكومة، لكنها تروج في الوقت نفسه عبر تصريحات قياداتها إلى أنها لا تخشى الوقوع في هذا المازق، حيث قال أهم قادتها، ومنهم عضو مجلس الشورى ناجي الجمل، إن "إعادة الانتخابات هي أقل كلفة على تونس من خمس سنوات عجاف"، وهو موقف دغمه القيادي في الحركة فتحى العيادي، الذي شدد من جانبها، على أن "النهضة لا تخشى إعادة الانتخابات في حال اقتضى الأمر ذلك"، مشيرا إلى أن إعادة الانتخابات "ستمنح شرعية أكبر للحركة".

لكن مثل هذه التصريحات بدأت تخفت مع الدخول الجدي في المفاوضات مع الأحزاب المعنية بالمشاركة في الحكومة القادمة، حيث قال القيادي بالنهضة محمد بن سالم الثلاثاء، إن "التفكير في إعادة الانتخابات قلة مسؤولة وعدم احترام لتوجهات الناخب".

وعلى عكس ما تروجه الحركة، فإنها تخشى أيضا الوقوع في حكم المطب الذي قد يُنهى أحلامها في حكم تونس، فهي تضع الآن نصب أعينها، ما يمكن أن يحاك من سيناريوهات إن تمت فعلا إعادة الانتخابات وعلى رأسها، ما يدور في الكواليس عن رغبة مجموعة من المقربين من الرئيس قيس سعيد في تكوين حزب سياسي قد يكون هو عنوان المرحلة القادمة وقد ينزل بثقله في الانتخابات التشريعية المبكرة إن تواصل الانسداد السياسي.

ولدى حركة النهضة توجّسات أخرى، يبقى على رأسها رصد الشعبية الهام الذي حصله قيس سعيد في الانتخابات الرئاسية، علاوة على ضغوط اتحاد الشغل الذي يدفع إلى وجوب تشكيل حكومة في أسرع وقت وفق ما جاء في أغلب التصريحات الأخيرة لأمينة العام نور الدين الطوبوي.

بضغط اتحاد الشغل لوجوب تشكيل حكومة لا تكون فيها بعض الوجوه التي تكّن حقدًا للمنظمة ومنها ائتلاف الكرامة المكون أساسا من وجوه سلفية معروفة بخطاباتها المتشددة. وتيرر المنظمة الشغلية رغبتها هذه بكون الدولة مضبوطة برونزامة ومواعيد هامة منها مناقشة قانون الموازنة المالية وكذلك جلسات التفاوض مع الحكومة حول الزيادات بالقطاعات العام والخاص.

وأفادت مصادر مطلعة "العرب"، أنه بعدما تم تأجيل لقاء كان سيجتمع الطوبوي بالغنوشي الاثنين، تم الاتفاق على أن يلتقي رئيس شوري حركة النهضة بالأمين العام للمنظمة الذي أبلغ الغنوشي سابقا خلال بعض المشاورات بوجوب تشكيل الحكومة في أسرع وقت. وفي ذات الصدد،

وفيما يذهب الكثير من المتابعين إلى التأكيد على أن كل السيناريوهات الواردة وأن أولها، أن تكون الكلمة الفصل في التشرير القادم إن فشلت المفاوضات بيد الرئيس قيس سعيد من الناحية الدستورية، فإن البعض الآخر أخذ يناقش فشل الفرضيتين الأولى والثانية ونذهب إلى أقصى حدّ بالحديث عن أن مصلحة الوطن تقتضي في حالة الفشل إعادة الانتخابات للحصول على أغلبية برلمانية مريحة تمكن الفائز من أن يشكل حكومته ليحكم.

لكن بشأن كل هذا الجدل العقيم والسابق لأوانه، هل يوجد في تونس



كابوس شعبية الرئيس يلاحق النهضة

## حكومة تونسية جديدة بميزانية يوسف الشاهد

تونس - بعد الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية في تونس، تجد الأحزاب الفائزة بمقاعد في البرلمان نفسها تسابق الزمن للحاق بموعد مناقشة الموازنة المالية لعام 2020 والذي سيكون انطلاقا من 15 نوفمبر القادم.

وعلاوة على هذا المطب الذي دفع بالمراقبين إلى التساؤل عن مدى تشيبت القائمين على الحكم وعلى رؤسائهم الانتخابية بشأن تكون مواعيد الانتخابات في آخر العام وهو ما لا يتيح للفائزين في الانتخابات مناقشة

ووقعت تونس حاليا في هذا الإشكال، حيث ليس بإمكان البرلمان المنتخب الجديد الخوض في قانون الموازنة، كما أن الحكومة الجديدة ستجد نفسها في وضع صعب بسبب تنفيذ قانون موازنة طرحتها الحكومة المتخلفة التي يوسف الشاهد.

ويرى الكثير من الخبراء أن الموازنة العامة لعام 2020 في تونس ستضع الحكومة الجديدة وحزماها السياسي أيضا في مأزق العجز عن الإيفاء بالوعود للناخبين في العام الأول من إدارة الحكم لأن القانون المطروح على البرلمان الآن يتضمن موازنة رهن الاقتراض الخارجي والداخلي.

وتسود توقعات في الأوساط الاقتصادية التونسية، بأن مشروع موازنة العام المقبل 2020، لن يختلف كثيرا عن المشاريع السابقة.

وتبلغ موازنة تونس 2020، بحسب مشروع الموازنة 47.227 مليار دينار (16.747

مليار دولار)، مقابل 40.662 مليار دينار (14.419 مليار دولار) في 2019. وبحسب مشروع قانون الموازنة، يتوقع تسجيل نسبة نمو في حدود 2.7 بالمائة في كامل 2020، مقابل 1.4 بالمائة متوقعة في 2019.

ويعتبر محمد الصادق جبنون، الاستشاري في الإستثمار، أن "مشروع موازنة الدولة لعام 2020 لا يختلف عن بقية موازنات الدولة للأعوام الماضية، بل قد تكون أكثر حساسية من سابقتها".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

وكان وزير المالية رضا شلغوم، أعلن في تصريحات صحافية مؤخرا، أن "تونس ستكون في حاجة إلى اقتراض 11.4 مليار دينار (4.02 مليار دولار) في 2020 لتغطية عجز الموازنة".

سيجتمع راشد الغنوشي في نهاية الأسبوع بقيادات حزب تحيا تونس الذي يقوده رئيس الحكومة يوسف الشاهد والذي من غير المستبعد أن يتم الاتفاق معه على أرضية مشتركة يدخل عبرها للحكومة القادمة أو يدعمها.

أما في ما يتعلق بالجانب الذاتي، فإنه وبإجماع في تونس، لا يوجد اليوم أي طرف أو أي نائب جديد دخل البرلمان مستعد للتخلي عن منصبه في قادم الأيام تحت يافطة مصلحة البلاد وإعادة الانتخابات كي تفرز توجهات الشعب من جديد أغلبية برلمانية لفائدة حزب معين تمكنت من تشكيل الحكومة ببارجية ومن فرض برامجه وتصوراتها في السنوات الخمس القادمة.

ويتشبّث كل طرف من جهته، بالدفاع عن حقّه في تمثيل الشعب داخل البرلمان، ليس فقط لأداء مهامه التي أولكلها له الشعب، بل أيضا لما يكتنزه هذا المنصب الهام من فوائد وامتيازات أبرزها الحصانة البرلمانية، التي أثير حولها مؤخرا الكثير من الجدل، لكن في النهاية فإن الجميع بات يدفع للمحافظة على هذه الصلاحية الدستورية لفائدة النائب بترويج شعارات "ليس كل من دخل البرلمان هو بالضرورة فاسد أو متعلق به شبّهات فساد".



محمد بن سالم؛ التفكير في إعادة الانتخابات قلة مسؤولة

وقبل هذا الجدل، وتحديدًا خلال الحملة الانتخابية للتشريعية، كثر الحديث في تلك الفترة عن تمعد بعض رجال الأعمال والمهريين الدخول للبرلمان فقط للحصول على الحصانة التي تجعلهم فوق كل قانون بسبب تراكم الشبّهات والقضايا التي تلاحقهم بتهتم تبييض الأموال وكذلك التهرب والتهرب الجبائي.

ووقعت تونس حاليا في هذا الإشكال، حيث ليس بإمكان البرلمان المنتخب الجديد الخوض في قانون الموازنة، كما أن الحكومة الجديدة ستجد نفسها في وضع صعب بسبب تنفيذ قانون موازنة طرحتها الحكومة المتخلفة التي يوسف الشاهد.

ويرى الكثير من الخبراء أن الموازنة العامة لعام 2020 في تونس ستضع الحكومة الجديدة وحزماها السياسي أيضا في مأزق العجز عن الإيفاء بالوعود للناخبين في العام الأول من إدارة الحكم لأن القانون المطروح على البرلمان الآن يتضمن موازنة رهن الاقتراض الخارجي والداخلي.